الجزء الثالث

تأثير رأسمالية الدول الاحتكارية
على تطور المجتمع السعودى فى السبعينات

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثامن

التغير الذى طرأ على علاقات العربية السعودية وشركة " أرامكو "

يعد النصف الثانى من السبعينات ، من وجهة نظرنا ، بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ العربية السعودية ، وخاصةً فيما يتعلق بعلاقاتها مع رأسمالية الدولة الاحتكارية ؛ فقد لوحظ ، بالرغم من عدم التكافؤ فى هذه العلاقة ، أن دور العربية السعودية فى نظام الاقتصادى الرأسمالي العالمى قد نما ، واتسم بالاستقلالية ، كما أن علاقات السعودية بالاقتصاد العربى قد اتسعت ، وتزايدت أهمية البلاد على ساحة السياسة الدولية بشكل جوهرى . كما أن تحولات مؤثرة قد حدثت فى المجتمع السعودى ، الذى دخل مرحلة النضج الرأسمالى .

تكونت مقدمات التغيير فى علاقات العربية السعودية برأسمالية الدولة الاحتكارية مع مطلع السبعينات . وقد ساعد على هذا تغير الأحداث السياسية الخارجية (شدة صراع العربية السعودية على زعامة العالم العربى وماتبع ذلك من اضطلاعها بمسئوليات كبيرة تجاه تسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، والصراع على زعامة المنطقة) . وكذلك الأحداث الداخلية (تصاعد السخط سواء من جانب " التحديثيين " أم " المحافظين " على الوضع الاقتصادى شبه الاستعمارى للبلاد ، وعلى سياسة "فيصل" الموالية لأمريكا) .

استلزم التناقض بين الوضع الفعلى ، والإمكانات الحقيقية للعربية السعودية ، تحولا عن السياسة القديمة فى علاقات السعودية بالغرب . وأصبحت الخطوة الأولى على طريق هذا التغيير من نصيب " أرامكو" .

حرب أكتوبر ، المقاطعة البترولية ورفع أسعار البترول

كانت أزمة الطاقة التى زادت حرب أكتوبر ١٩٧٣ من حدتها ، هى نقطة التحول فى هذه العلاقات . وقد كانت العربية السعودية تمتلك حتى هذا التاريخ ، ربع احتياطيات بترول الدولة الرأسمالية أى ماقيمته إجمالاً ثمانون ملياراً من الدولارات ، فزاد الوضع بشكل حاسم من أهمية المملكة داخل النظام الرأسمالى العالمى .

وناقشت الدول العربية مراراً استخدام البترول باعتباره سلاحاً سياسياً . فكان موقف العربية السعودية تجاه فرض عقوبات بترولية على الغرب موقفاً شديد السلبية منذ البداية . كان الحكام السعوديون مقتنعين بضرورة عدم " الخلط بين البترول والسياسة " ففى نوفمبر عام ١٩٧٢ أعلن "أحمد زكى اليمانى" : " إننا لا نؤمن باستخدام البترول سلاحاً سياسياً لأهداف عدوانية . إننا نؤمن بأن أفضل السبل أمام العرب هو أن يستخدموا ثرواتهم البترولية من أجل تعاون حقيقى مع الغرب ، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية . بهذه الطريقة سوف تقوم هذه الروابط الاقتصادية المتينة التى ستنعكس فى النهاية على العلاقات السياسية " . (٢٧٠ : ١٩٧٢/١١/٣) .

وقد عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً خاصاً فى مايو عام ١٩٧٣ لبحث هذه القضية . وكان الموقف المتأزم فى الشرق الأوسط قد دفع " فيصل " لتغيير موقفه المبدئى بالرغم من أنه لم يتراجع على الفور عن سياسته الخارجية الموالية لأمريكا .

فى نهاية مايو عام ١٩٧٣ عقد فى جنيف اللقاء الختامى للملك مع قادة أرامكو . وكان فيصل قد أجرى قبل ذهابه إلى (جنيف) مباحثات فى القاهرة مع الرئيس السادات الذى لامه لكونه " لم يقدم الدعم الكافى للقضية العربية " . كان موقف " فيصل" بالغ الحرج . فأخذ بصفته . "خادم الحرمين الشريفين" يبذل محاولات كثيرة لجمع الكلمة السياسية للدولة العربية، واستهدفت جهوده دفع العالم الإسلامى كله لتأييد النضال

العربى ضد إسرائيل ، وإعادة الأراضى التى احتلتها إلى العرب . لقد تعرض ولاء النظام الملكى السعودى للسياسة الأمريكية ، فى وقت تؤيد فية الولايات المتحدة كدأبها السياسة العدوانية التوسعية لإسرائيل وتدعمها بشكل مطلق ، للنقد الشديد داخل العالم العربى فكان على فيصل أن يختار إما الولاء للقضية العربية أو استمرار تحالفه مع الغرب ، وقد اختار "فيصل" الخيار الأول .

وفى (جنيف) شرح فيصل لقادة أرامكو موقف النظام الملكى السعودى ، وأشار إلى أنه يؤيد زيادة الصداقة مع حكومة الولايات المتحدة . إن العربية السعودية تستخرج بترولاً أكثر كثيراً من اللازم احتراماً لمصالح الغرب ولسد حاجاتها فى الوقت نفسه . على أن العربية السعودية ، كما أعلن الملك ، تتعرض فى الوقت الراهن لحظر العزلة داخل العالم العربى بسبب رفض أمريكا مد يد العون لها . والسعودية لن تسمح بذلك . وأعلن فيصل لقادة الشركة الأمريكية " إنكم قد تخسرون كل شئ "(٢٦ : ص ٥٠٤) . تلت إعلان فيصل تصريحات رسمية أدلى بها كل من زكى اليمانى وعمر السقاف وزير الخارجية حول إمكانية استخدم السعودية للبترول كسلاح سياسى .

وفى شهر مايو تمت أيضاً عدة لقاءات بين قادة أرامكو وكبار المسئولين السعوديين ، زكى اليمانى وعمر السقاف وفرعون والأمير نواف بن عبد العزيز وكمال أدهم ، وأكد الجانب السعودى إبان هذه اللقاءات على أن العربية السعودية هى المدافع الوحيد فى المنطقة فى هذا الوقت عن المصالح الأمريكية التى تتعرض حسب قولهم للتخريب . من قبل " الصهيونية والشيوعية " . فلو أن المستثمرين الأمريكيين "أصدقاء للعرب" حقيقة "لفعلوا شيئا ما لتغيير موقف الحكومة الأمريكية "(٢٦ : ص ٥٠٧) . حينذاك فقط أدرك القائمون على الشركة أن وليدهم فى خطر تزيد منه السياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل . وقد استخدمت الاحتكارات البترولية كل آلياتها فى مجال الاتصال بالجهاز الحكومى الأمريكى ، وشنت حملة إعلامية واسعة موجهة إلى الأمريكيين والسعوديين فى محاولة لتغيير مسار الأحداث .

وفى منتصف شهر يونيو عام ١٩٧٣ نشرت "موبيل أويل" موضوعاً مدفوع الأخر فى صحيفة "نيويورك تايمز" أشارت فيه : إلى أى اتجاه ينبغى تغيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . وفى الفترة نفسها ألقى ج. بيدج ، وهو أحد رؤساء أرامكو ، كلمة فى الجامعة الأمريكية فى بيروت تتفق فى مضمونها والمقال المنشور فى الصحيفة الأمريكية . وفى السادس والعشرين من يوليو أرسل و . ميلر رئيس مجلس إدارة "سوكال" خطاباً إلى المساهمين جاء فيه على نحو خاص أن : هناك شعوراً يتصاعد الآن فى معظم أنحاء العالم العربى بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن الشعب العربى ... يحدث هذا فى الوقت الذى أصبحت فيه الدول العربية تمثل أهمية كبرى لمستقل العالم الغربى كله ، نتيجة امتلاك هذه الدول لاحتياطيات هائلة من البترول . فالدول العربية (وإيران) تمتلك مفتاح مصادر الطاقة التى تغذى دول أوروبا الصناعية واليابان . وهى تمثل المصدر الرئيسى الذى يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد عليه فى زيادة وارداتها بشكل جوهرى من البترول الخام لسد حاجاتها " (٢٦ : ص ٥١١) . وفى نهاية خطابه يتوجه "ميلر" إلى الشعور "لوطنى" للمساهمين وينصحهم مباشرة بقوله : " أيها الموطنون الأمريكيون، إنه لمن مصالحنا جميعاً أن نحث حكومتنا على أن تحقق حالة من السلام والاستقرار . يجب أن نعترف بالمصالح الشرعية لكل شعوب الشرق الأوسط ، وأن نساعدها على تحقيق الأمن والمستقبل الاقتصادى الآمن" (٢٦ : ص ٥١١) .

وقد تسلم "زكى اليمانى" فى الثانى من أغسطس نسخة من خطاب و. ميلر واستحسن " اليمانى" مضمون الخطاب ونصح بتوجيهه إلى الرأى العام فى الولايات المتحدة دون التقيد بقطاع ضيق من المساهمين فى "سوكال" . لكن نشر الخطاب فى الولايات المتحدة أحدث على الفور رد فعل عنيفاً من جانب الدوائر الصهيونية . ففى كاليفورنيا ، على سبيل المثال ، قام اليهود ، كما أورد الباحث السوفيتى د . بورنوف "بمقاطعة محطات البنزين وإصلاح السيارات التابعة للشركة واتهموها "بتلويث البيئة" ... إلى آخره . وقد بلغت فعالية المقاطعة الصهيونية درجة عالية إلى حد أن رئاسة الشركة اضطرت إلى

إرسال "مذكرة تفسيرية" إلى زعماء المجتمع اليهودى فى ولاية كاليفورنيا، جاء فيها أن الشركة لا تقف ضد مصالح دولة إسرائيل" (الاقتباس من المرجع ٧٥ : ص ١٩٣) .

أبرزت جميع الصحف العربية ، والسعودية على الأخص ، خطاب ميلر فى صدر صفحاتها وعلقت عليه باعتباره نقطة التحول التى طال انتظارها فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة . وأشار قادة أرامكو فى مراسلاتهم السرية إلى أن الخطاب قد ترك " تأثيراً كبيراً على الملك "فيصل" باعتباره "خطوة حقيقية تجاه السعوديين والعرب الآخرين" (٢٦ : ص ٥١٢) .

وفى النصف الأول من عام ١٩٧٣ حضر لزيارة العربية السعودية أكثر من عشرة من الشخصيات الرسمية الأمريكية البارزة بدعوة من أرامكو ، كان من بينهم كل من الجنرال ج . جود بايستر قائد القوات الأمريكية فى غرب أوروبا ، الأدميرال أ . كروافورد مساعد القائد ، ج . هوارد ، س . داميكو ، ج . فود من أعضاء الكونجرس وغيرهم . وقد سلمتهم شركة أرامكو مذكرة أوضحت فيها أن الدفاع عن مصالح شركات البترول الأمريكية أمر مرتبط بتغيير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، وقد لعب السفير الأمريكي لدى العربية السعودية ج . أيكينز دوراً فعالاً فى بلورة هذا الاتجاه . ففى لقاءاته بقيادات أرامكو ألح السفير الأمريكى على استخدام علاقاتهم بالحكومة الأمريكية لشرح موقف العرب . وأوصى السفير أيضا أحمد زكى اليمانى أن يظهر " الحب للشعب الأمريكي والقلق من السياسة الأمريكية " عند لقاءاته بممثلى الرئيس الأمريكى (٣٦ : ص ١٤٣) .

والتقى "ميلر" عدة مرات بالرئيس الأمريكي نيكسون وبويليام روجرز وزير الخارجية وهنرى كيسنجر مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى . كما بذل م . أمين وغيره من أعضاء لوبى أرامكو جهداً كبيراً مع واشنطن ، على أن جهود الجميع ذهبت سدى .

لم يكن لإعلان الدول العربية عن عزمها استخدام "سلاح البترول" من رد فعل سوى قيام الرئيس الأمريكى فى السادس من سبمتبر عام ١٩٧٣ بتحذير هذه الدول من رفع أسعار البترول، أو تأميم ممتلكات الشركات الأجنبية وتهديدها بفقد أسواق بيع الوقود السائل فى الدول الغربية.

هنا بدأت أرامكو فى الاستعداد لما لا مفر منه. ففى بداية عام ١٩٧٣ كان متوسط استخراج الشركة من البترول حوالى ثمانية ملايين برميل يومياً أى مايشكل حوالى ١٨ ٪ من إجمالى البترول المستخرج فى العالم الرأسمالى وما يعادل ٨٥٪ من النفط المستخرج فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان المستخرج من البترول فى بعض الأيام يتجاوز عشرة ملايين برميل (٢٦ : ص ٥٢٠). كان من المتحتم الآن التخطيط لتخفيض استخراج الخام. وفى الثالث عشر من سبتمبر أرسلت مذكرة سرية لرؤساء الشركات المساهمة فى أرامكو تتضمن تحليلاً للطرق المحتملة للمقاطعة البترولية.

فى السادس من أكتوبر بدأت الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة.

وفى التاسع عشر من أكتوبر قرر الملك فيصل – بعد أن عرف بعزم الرئيس الأمريكى "نيكسون" على تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل قيمتها ٢,٢ مليار دولار – تخفيض المستخرج من بترول العربية السعودية إلى ١٠٪ (اتخذ هذا القرار فى اجتماع منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الذى انعقد فى الكويت فى السابع عشر من أكتوبر) (٢٢٢ : ص ٦٢).

فى الحادى والعشرين من أكتوبر دارت المباحثات بين قادة أرامكو وممثلى الحكومة السعودية الذين اقترحوا الشروط الأساسية التالية لتخفيض استخراج البترول:

(١) يتم تخفيض مستوى إنتاج الشركة اليومى من البترول إلى ١٠ ٪ بحساب متوسط استخراج الشركة فى سبتمبر (٨٢٩١ ألف برميل)

(٢) تستثنى الكمية التى تذهب مباشرة أو بطريق غير مباشر إلى الولايات المتحدة من إجمالى المستخرج بما فى ذلك الكميات المستخدمة فى الأغراض العسكرية .

(٣) كما يتم خفض منتجات البترول .

وبلغ إجمالى التخفيض مليون برميل فى اليوم (٢٦ : ص ٥١٥) .

وحاول ف . جانجرز ، رئيس مجلس إدارة " أرامكو" ، إقناع " زكى اليمانى" ممثل الجانب السعودى ، بأن إنتاج ٦,٥ مليون برميل (٤٨٣٢ ألف برميل زيت سعودى خفيف ، ٤٩٢ ألف برميل زيت خفيف من حقل بيرى، ٤٥٠ ألف برميل زيت سعودى متوسط ، ٤٢٦ ألف برميل سعودى ثقيل) يدر على السعودية ربحاً أقل من الربح الذى تدره زيادة مستوى الإنتاج الذى كان من المخطط له أن يصل إلى ٨٧٦٠ ألف برميل فى شهر أكتوبر ، وإلى ٩١٠٠ ألف برميل فى شهر نوفمبر .

وقد أعلن ج . كيلر نائب رئيس أرامكو فيما بعد : " لم يكن أمامى خيار سوى تخفيض تصدير البترول إلى تلك المناطق من العالم الحر التى كنا نواصل إمدادها . لا شك أن إرسال ٥، ٦، ٧ ملايين برميل يومياً إلى أصدقائنا فى العالم كان لصالح الولايات المتحدة ، وهذا أفضل من الحرمان التام من هذه الصفقات " (٢٦ : ص ٤١٨) .

سعت الاحتكارات البترولية للحفاظ على " جو الصداقة " فى علاقاتها مع الجانب السعودى . و على أية حال فقد كان لدى حكام النظام الملكى السعودى دوافعهم أيضاً فى السعى نحو الهدف نفسه . وقد أعرب كمال أدهم، أحد أقرب المستشارين إلى الملك فيصل ، فى لقاء له مع قادة أرامكو فى مايو ١٩٧٣ ، عن قلقه تجاه إمكانية حدوث أعمال تخريبية ضد المنشآت البترولية للشركة فى المملكة ، وذلك عندما أصبح التوتر فى العلاقات السعودية الأمريكية أمراً حتمياً . ورداً على ذلك ذكر د . جونسون أن الأمير

"نايف بن عبد العزيز" ، مساعد وزير الداخلية ، والذى يؤيد التعاون مع قيادة أرامكو، أو تربطه بها علاقات شخصية ، مهتم شخصياً بمشكلات الأمن الداخلى فى الإقليم (البترولى) الشرقى . وأشار د . جونسون : إلى أن كل التدابير الأمنية الممكنة قد جرى تعزيزها فى الفترة الأخيرة (٢٦ : ص ٥٠٨) .

ألقت سلسلة المقالات المثيرة التى كتبها الصحفى ج . أندرسون فى صحيفة "واشطن بوست" خلال شهرى يناير وفبراير عام ١٩٧٤ ضوءاً جديداً على تصرفات الحكومة السعودية . أتهم أندرسون الاحتكارات البترولية بالتواطؤ مع العربية السعودية بخصوص المقاطعة البترولية ، وتخفيض استخراج النفط ورفع أسعاره . وذكر " أندرسون" : أن رفع مستوى الإنتاج تطلب من أرامكو استثمارات إضافية بلغ حجمها مليار دولار . وفى الوقت نفسه أهملت الشركة العيوب الفنية والأعطال الخطيرة وكثفت من إنتاجها . فى خضم هذه الظروف أصبح حد الإنتاج هو ٧,٥ مليون برميل يومياً (٢٨١ : ١/٢٨ / ٧٤) . وهكذا فإن تخفيض الإنتاج وتصدير البترول كانا ، فى رأى أندرسون ، لصالح أرامكو .

اعترف أ . ميسيك ، الرئيس الفنى البارز للشركة ، عند بحث نشاط أرامكو فى اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ ، بأن "ضربة المقاطعة" لم تكن قاسية جداً ، وبالإضافة إلى هذا أكد ميسيك أن أرامكو كانت ستضطر إلى تخفيض إنتاجها أو المخاطرة باستمرار الحوادث فى حقول البترول (٢٦ : ص ٤٠٣). كان لرفع أسعار البترول فى الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر عام ١٩٧٣ فى حدود أربعة أضعاف (٣,٠١١ دولار للبرميل فى أول أكتوبر ١٩٧٣ ، و٥,١١٩ دولار فى السادس عشر من أكتوبر ، ثم ١١,٦٥١ دولار فى أول يناير ١٩٧٤) أهمية تفوق أهمية المقاطعة سواء بالنسبة للغرب أم للدول المنتجة للبترول . حاولت العربية السعودية مدفوعة بتصوراتها الخاصة وقف الزيادة ولكنها نجحت فى أن ترفع فى بداية عام ١٩٧٤ لا أسعار النفط وإنما قيمة الإيجارات وضرائب الإيراد التى تحصل عليه من الشركات المنتجة له .

كتب ج . أندرسون أن رؤساء أرامكو أنفسهم طالبوا فى لقائهم باليمانى رفع أسعار البترول إلى ستة دولارات للبرميل مما قد يساعد على تحسين الأوضاع المالية للشركات المساهمة فى أرامكو فى الولايات المتحدة الأمريكية (٢٨١ : ١٩٧٤/١/٢٨) . وبفضل ذلك قفزت أرباح الشركات فى الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٧٣ قفزة حادة بالمقارنة بأرباحها فى الفترة نفسها من العام الذى سبقه : ارتفعت أرباح "إيكسون" ٥٩ ٪ ، "موبيل أويل" ٦٨ ٪ ، "تكساكو" ٧٠ ٪ "سوكالة" ٤٩ ٪ (٢٨١ : ١٩٧٤/٢/٥) . وفى رأى الصحفى أندرسون أن الأسعار المرتفعة كانت بالدرجة الأولى صدمة للأمريكى البسيط . ويورد الخطاب الحماسى الذى ألقاه جيمى كارتر محافظ ولاية جورجيا ، الذى أصبح رئيساً للولايات المتحدة بعد ذلك . وتضمن الخطاب الحديث عن الوضع الصعب للعائلات ذات مستوى الدخل المنخفض فى ولايته بسبب رفع أسعار المنتجات البترولية (٢٨١ : ١٩٧٤/٢/١) .

واعترف قادة أرامكو إبان جلسات الاستماع التى تمت فى مجلس الشيوخ : بأن نفقات استخرج برميل البترول فى عام ١٩٧٣ بلغت من ٠,١٢ إلى ٠,١٧ من الدولار فى الوقت الذى وصل فيه سعر البرميل فى السوق العالمى ٣,٣ دولار ، أى أن الربح الصافى للشركة بلغ حوالى ١,٢٣ دولار عن كل برميل . وقد بلغ إجمالى أرباح أرامكو فى نهاية عام ١٩٧٣ بعد رفع أسعار البترول ٣,٢ مليار دولار أى بزيادة قدرها ٣٥٠ ٪ مقارنة بعام ١٩٦٩ ، ارتفعت الحصص من ٦٠٠ مليون إلى ٢,٦ مليار دولار . كل هذا دفع السناتور إ . ماكسى إلى التساؤل : "هل يمكن أن نزعم أن إجبار الدول العربية على رفع الأسعار كان لصالحنا ولصالح أرامكو ؟ (٢٦ : ص ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨) .

على أن الجنة الفرعية أقرت ما يخالف ذلك يعد بحثها لنشاط أرامكو من كل الجوانب فقد جاء فى قرار اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ مانصه " إننا لا نستطيع أن نربط بين الإتفاق الصامت للشركة واليمانى ، بشأن مسألة رفع الأسعار ، وبين رغبتها فى رفع الأسعار الداخلية للبترول (أى داخل الولايات المتحدة – أ . ياكوفليف) ، فلا يوجد مايشير إلى هذه الرابطة فى كل ما اطلعنا عليه من وثائق " (٢٦ : ص ٤٠٤) .

ويكشف " أندرسون" مدى تعطش الاحتكارات البترولية الأمريكية للمكاسب، ويتهمها بالسعى للتأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. يقول " أندرسون" : لقد أصبح من المعروف أن حملة إعادة إنتخاب الرئيس الأمريكى " نيكسون " قد تم تمويلها بدرجة كبيرة من خلال كبار الممولين البتروليين ... وهناك خمسة ملايين دولار على الأقل من مصادر بترولية كانت تشكل جزءاً من تكاليف حملة الرئاسة، ويذكر " أندرسون" فى النهاية : أنه ما من شك " أنه لا توجد أية صناعة تسقط أمطاراً بخمسة ملايين دولار على بذور الحكومة دون أن تنتظر عائداً إستثمارياً منها " (٢٨١ : ١٩٧٤/١/١٤) .

وقد أخذ هذا الاتهام بعين الاعتبار عند مناقشة نشاط أرامكو فى مجلس الشيوخ الأمريكى ؛ فأعلن ج. ليفينسون المستشار القانونى للجنة الفرعية لمجلس الشيوخ فى إجتماعها ٢٠ يونيو ١٩٧٤ : أن أرامكو "رغبة منها فى إرضاء الملك فيصل" ،قامت بحملة مكثفة استخدمت فيها وسائل الإعلان الجماهيرية، وأفراداً من اللوبى والجنرالات، وأعضاء الكونجرس الأمريكيين، واستهدفت الحملة "جعل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط موالية للعرب". ويؤكد " ليفينسون" أن أرامكو وشركتها، بهذه الطريقة، تحولتا إلى أدوات لحكومة العربية السعودية ونفذتا توجيهات السعودية مؤثرتين بذلك على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. أما فيما يتعلق بمصالح أرامكو ذاتها فإن السعودين، و الحديث هنا لليفينسون أيضا : " كانوا ممتنين ووعدوا الشركة بالمكافأة مقابل هذا التعاون" (٢٦ : ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣) .

خلاصة القول إن تأثير مقاطعة الدول العربية المنتجة للبترول على أزمة الطاقة عامى ١٩٧٣ـ ١٩٧٤ لم يكن بهذه الضخامة التى صورتها بها الصحافة الغربية. وقد أشار الإنجليزيان ك. تيوجيندخت، و أ. هاميلتون : إلى أن نقص حوالى ١٧ ٪ من البترول فى السوق الرأسمالية العالمية لم يكن له تأثير جوهرى على توازن الطاقة فى الغرب فالشتاء لم يكن قارساً ولم يكن الطلب شديداً

على البترول . يقول الباحثان : إتخذت شركات البترول إجراءات فعالة كافية " لتوزيع النقص" بصورة متوازنة على المستهلكين . وقد أدت الإجراءات الحكومية للحد من الطلب على البترول إلى جانب الهبوط الملحوظ فى شرائه بسبب الارتفاع الباهظ فى أسعاره إلى انخفاض الاستهلاك بالنسبة إلى مستوى العرض تقريباً ، إذ أن الإحتياطيات الكبيرة للغاية الموجودة فى دول كثيرة وفرت وجود كمية كافية من البترول لتعويض الفارق بين العرض والطلب " (١٧٠ : ص ٢٨١) .

يستلزم هذا الحل " المنسجم" لمشكلة نقص البترول أن نضيف إليه رأى السوفييتيين ر . أندرياسيان و أ . رزيكوف : "كثيراً ما كانت الاحتكارات وراء تلك الظواهر ، (أى مصاعب منتجات البترول ... أ . ياكوفليف) كما أنها دائماً كانت تدعم بوعى تصدير المنتجات البترولية للمستهلك العادى معتمدة على المقاطعة العربية " (٦٩ : ص ١٦٣) .

مع نهاية عام ١٩٧٣ خففت الدول العربية المنتجة للبترول قيود المقاطعة وألغتها تماماً بالنسبة لبعض الدول . وقد ساعد هذا على إعلان حكومات دول السوق الأوروبية المشتركة فى السادس من نوفمبر ١٩٧٣ تأييدها لقرار مجلس الأمن بشأن النزاع فى الشرق الأوسط . وفى مارس ١٩٦٤ تم فى اجتماع منظمة الدول العربية إلغاء المقاطعة البترولية للولايات المتحدة بضغط من العربية السعودية .

وهكذا أظهر النظام الملكى السعودى ولاءه للولايات المتحدة حتى وهو مشترك فى المقاطعة البترولية ، مع أن أهداف منظمة الدول العربية المصدرة للبترول كانت ، على وجه العموم ، مختلفة . فإذا كانت دول مثل الجزائر وليبيا والعراق ترى أن المقاطعة البترولية تشكل ضربة للإمبريالية ، فإن السعودية كانت ترى فيها خطوة اضطرارية إلى حد ما واستعرضا جزئياً لدورها المتنامى فى العالم الرأسمالى . وقد رفض النظام الملكى السعودى بشدة الاقتراح العراقى بتأميم ممتلكات الشركات الأمريكية فى الدول العربية،

وسحب رؤوس الأموال العربية من البنوك الغربية، وحذر الملك "فيصل" مرة أخرى الدول العربية من سحب أرصدتها من بنوك الدول الغربية والولايات المتحدة (٢٤٦ : ص ١١٦) . وقد كان من الممكن أن تتخذ المقاطعة البترولية أشكالاً أكثر راديكالية يكون لها أثر أكثر شدة على الولايات المتحدة وأوروبا عموماً، لولا موقف العربية السعودية.

وفى الوقت نفسه فإن موقف الدول العربية المنتجة للبترول كانت له أهمية كبرى؛ فقد تم إلغاء نظام التحديد الاحتكارى اللصوصى لأسعار البترول، وتم وضع نظام جديد عادل يحدد بموجبه سعر استخراج النفط كأن يتم ذلك التحديد فى أفقر مواقع استخراجه فى العالم الرأسمالى، إلى جانب العوامل الأخرى، ومن بينها سعر إنتاج مصادر الطاقة البديلة. لقد أصبح تحديد السعر الاعتبارى للبترول من مهام الدول المنتجة للبترول ذاتها لا الاحتكارات الغربية، ويمكن اعتبار كل هذا طفرة نوعية مهمة فى علاقة الدول المنتجة للبترول والغرب، ومرحلة مهمة فى حركة التحرر القومى للشعوب العربية.

وتدل هذه التغيرات أيضاً على ضعف موقف الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وقد فشلت الحملة التى بدأتها الولايات المتحدة لتوحيد الدول المستهلكة للبترول لمقاومة "ابتزاز العرب". وفضلت دول أوروبا الغربية واليابان أن تنسق علاقاتها مع الدول العربية، وبخاصة مع العربية السعودية بدون وساطة الشركات الأمريكية، وهنا أصبح من البديهى أن أفول أرامكو أمربات وشيكاً (هناك أعمال عديدة للباحثين السوفييت تعالج الجوانب المختلفة لأزمة الطاقة فى العالم الرأسمالى، والمقاطعة البترولية التى قامت بها الدول العربية. انظر المراجع : ٦٩، ٧٥، ٧٩، ٨٧، ٨٩أ، ١٢٧، ١٥٠).

تأميم أرامكو

عجلت المقاطعة البترولية وزيادة أسعار البترول اللتان أظهرتا القوة المتنامية للدول العربية، بالبدء فى عملية محدودة من إعادة التقيم للعلاقات بين العربية السعودية و الغرب، وبخاصة مع أرامكو، وأدتا إلى إعادة النظر فى خطط تنمية البلاد. لم يكن البترول يشكل بالنسبة للعربية السعودية مجرد مصدر للدخل، أو خاماً صناعياً مهماً، وإنما يشكل عاملاً جباراً للتنمية. و قد حدد ى. السايح الاقتصادى العربى البارز استراتيجية الدول العربية المصدرة للبترول على النحو التالى: ظل قطاع البترول زمنا طويلاً مجرد "بقرة حلوب" تدر نقوداً نقوداً نقوداً ... والآن جاء الوقت الذى ينبغى فيه ربط هذا القطاع بالجزء الآخر من الاقتصاد. يقول السائح: "كنا نريد لو استبدلنا البترول بشئ نحن فى أمس الحاجة إليه بالفعل ألا وهو وسائل وطرق توسيع التنمية التكنولوجية والاقتصادية العربية" (٢١٦: ص ٣٩، ٤٣).

وقد أعلن مؤتمر البترول العربى (يونيو ١٩٧٢) فى أحد قراراته: أن على الدول المنتجة للبترول القيام بالرقابة المباشرة و الفعالة لصناعتها البترولية، و إقامة علاقات مباشرة مع الأسواق و عقد إتفاقية لبيع البترول من خلال الشركات القومية (٢٤٦: ص ٢٢٥، ٢٤٦). وأضاف كل هذا ثقة فى حكام المملكة، المهتمين مباشرة بإنتقال أرامكو إلى سيطرة الدولة. ففى شهر نوفمبر عام ١٩٧٣ أعلن "أحمد زكى اليمانى": عن عزم الحكومة السعودية بمهمة الرقابة على عمليات أرامكو دون إنتظار إنتهاء فترة الامتياز (عام ١٩٩٩). كانت الدول العربية الأخرى مثالاً مهماً حذت العربية السعودية حذوه فى اتخاذها لهذا القرار، تماماً كما حدث فى قضية المقاطعة البترولية. ففى مايو عام ١٩٧٣ أعلن "اليمانى" فى لقاء له مع قادة أرامكو أنه: "إذا كان الليبيون سيتخذون موقفاً حازماً فسوف يكون علىّ أن أوقف المباحثات حول المشاركة" وهذا يعنى أنه: لو أن الليبيين لجأوا للتأميم فسوف يتعين على السعوديين، كما يرى الوزير السعودى. "أن يفعلوا شيئاً ما" (٢٦: ص ٥٠٤).

و فـى الحادى عشـر من يونيـو ١٩٧٣ أعلن "معمر القذافـى" رئيس مجلس الثـورة الليبـى تأميم امتيـاز شـركة البـترول الأمريكية "بانكـرهانت" ، وفـى سـبتمبر تم تأميـم ٥١ ٪ من ممتلـكات أضخـم الاحتـكارات البترولية العالميـة هنـاك و هى "إيكسـون" ، "موبيـل أويل" ، "تكسـاكو" وغيرها ، وفـى السـابع مـن أكتوبـر قـام العـراق بتأميم ممتلـكات شـركات النفط الأمريكيـة والهولنديـة (٦٩ : ص ٤٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢) و كانـت الجزائـر قد أممت قبـل ذلك ، فى عام ١٩٧١ ، صناعة البترول . لقد دفعت كل هذه الأمثلة النظام الملكى السعودى إلى تغيير علاقاته السابقة مع أرامكو .

بـدأت المباحثـات التى إسـتمرت فى جو مـن الصعاب لعدة سـنوات ، و فى بداية شهر ديسمبر عام ١٩٧٣ وافق اليمانى فى اللقاء الأول على ضمان مصالح المساهمين الأمريكيين فى حالة إنشاء الرقابة السعودية . و اقترح ج . جا نجرز أن يتم "تسـليم" الشـركة للرقابة تدريجياً . لكن الوزير . السعودى أصر بعد أن وافق على ذلك ، أن تكون الرقابة بنسبة ١٠٠ ٪ كانت مسألة الشروط المالية للتأميـم من أشـد الأمور صعوبـة . ففى نهاية اللقـاء الأول وعـد " اليماني" أن : " تبقى أرامكو" فى المملكة بالشروط بنفسها التى كانت موجوة فى الواقع من قبل (٢٦ : ص ٥٣٢ – ٥٣٣) . ولم يبخل قادة أرامكو ، إبان المباحثات ، بتوجيه تصريحات المجاملة للعربية السعودية حيث أصبح " المناخ السياسى الآن" على حد قولهم ، أفضل مما كان عليه منذ سـنوات مضت " . على أنهم لم ينسـوا فى غمار هذه الأحداث أن يمتدحوا الشركة أيضا واصفين إياها "بالعمود الفقرى للاقتصاد السعودى" . كما كانوا يكررون بين الحين والحين تعريف الملك "فيصل" لأرامكو على أنها "نشاط قومى" ويؤكدون أن " التأميم فى الجزيرة العربية أمر لا يهددنا ".

فـى الواقع لم يكن الحال فى هذه الشـركة البترولية "العملاقة" على هـذا النحو مـن التفاؤل . فقد كانـوا يدركون منذ زمن بعيـد أن أوان التأميم قد اقترب ، وأن انتظاره يدفعهم بشـدة لاعتصار الحد الأقصى من الامتياز على الرغم من أن هذه الفرصة كانت تتضاءل بسرعة .

وفيما يلى سنقدم الإحصاءات التى أجراها الاقتصادى السوفييتى أ. بوجروف حول الدخول من البترول بالنسبة للعربية السعودية وأرامكو لكل برميل (٧٨ أ : ص ١٥٤) (بالدولار بين الأقواس - ٪).

ويخلص أ. بوجروف من هذا إلى أنه : "قد حدث انخفاض مستمر للحصة النسبية لأرباح أرامكو على مدى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧ ... بينما انخفض الحجم المطلق لهذه الأرباح بعد عام ١٩٧٤ بعد ارتفاعه الضخم عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤" (٧٨ أ : ص ١٥٥).

	إجمالى الدخل	دخل الحكومة	أرباح أرامكو
يناير ١٩٧٠	٠١,٤٥	٠٠,٩١ (٦٢,٨)	٠,٥٤ (٣٧,٢)
فبراير ١٩٧١	٠١,٨١	١,٢٠ (٦٦,٣)	٠,٦١ (٣٣,٧)
يناير ١٩٧٣	٠٢,١٩	٠١,٦١ (٧٣,٥)	٠,٥٨ (٢٦,٥)
يونيو ١٩٧٣	٠٢,٤٧	٠١,٦٨ (٧٥,٣)	٠.٦١ (٢٤,٧)
أكتوبر ١٩٧٣	٠١,٦٠	٠٣,٨١ (٨٢,٨)	٠,٧٩ (١٧,٢)
يناير ١٩٧٤	١٠,٦١	٠٩,٦٣ (٩٠,٨)	٠,٩٨ (٠٩,٢)
نوفمبر ١٩٧٤	١٠,٢٤	١٠,٠٢ (٩٧,٩)	٠,٢٢ (٠٢,١)
يناير ١٩٧٦	١١,٢٩	١١,٠٦ (٩٨,٠)	٠,٢٣ (٠٢,٠)
يناير ١٩٧٧	١١,٨٧	١١,٦٢ (٩٧,٩)	٠,٢٥ (٠٢,١)
يوليو ١٩٧٧	١٢,٤٨	١٢,٢٢ (٩٧,٩)	٠,٢٦ (٠٢,١)

أعلن أخيراً فى نوفمبر ١٩٧٤، بعد مباحثات طويلة، عن موافقة أرامكو بشأن الرقابة التامة للحكومة وعن الزيادة الفورية لحصتها فى الشركة إلى ٦٠٪ وفى مارس ١٩٧٩ تم التواصل إلى إتفاق مبدئى بشأن الإنتقال الكلى

لأرامكو إلى ملكية الدولة بالشروط الآتية: تدفع الدولة تعويضاً للمساهمين فى الشركة فى حدود ٢,٥ مليار دولار، تكفل الدولة للشركات، المالكة سابقاً لأرامكو؛ أخذ كمية محددة من النفط بسعر السوق، وتواصل هذه الشركات توفير الإدارة والخدمات الفنية لعمليات أرامكو السابقة نظير مكافأة قدرها ٠,٢١ من الدولار عن كل برميل (فلو تم استخراج ٨,٥ مليون برميل من النفط لحصلت الشركات على ٧ مليون برميل للبيع، وعلى مكافأة حوالى ٦٥٠ مليون دولار)، تحتفظ الشركات بحق استمرار البحوث الجيولوجية على أراضى الامتياز السابق. وفى حالة اكتشاف آبار بترولية جديدة تقوم العربية السعودية بتغطية نفقات الشركات، وتدفع لهم مكافآت خاصة تتناسب وحجم النفط المكتشف (٢٦٦ : ١٩٧٨/٤/١٧؛ ٢٦٩ : ص ١٩٨٠/٨/١٥؛ ٢٧٩ : ١٩٧٧/١١/٢١).

رفعت العربية السعودية، فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ضرائب الدخل على الأرباح "الصافية" للشركة من ٥٠ إلى ٨٥٪، والإيجارات من ١٢,٥ إلى ٢٠٪، مثلها فى ذلك مثل باقى الدول العربية الأخرى، ولذا قلت أرباح الاحتكارات الأمريكية كثيراً نتيجة الرقابة على استخراج البترول.

كان تأميم أرامكو بالنسبة للنظام الملكى السعودى أمراً اضطرارياً بدرجة معينة. على أن الحاجة إلى تطوير البلاد، وما فعلته الدول العربية الأخرى - وهو أمر لا يعتبر حجة رئيسية فى هذا المجال - قد دفعا حكومة المملكة لاتخاذ هذه الخطوة. غير أنه كان لتأميم أرامكو سمات مختلفة عن تأميم البترول فى العراق مثلاً؛ فقد قامت العربية السعودية بعملية التأميم على مراحل مؤكدة أثناء ذلك على أن "التأميم على الطريقة السعودية" لا يتضمن أى محتوى سياسى ولا علاقة له إلا بالمجال الاقتصادى.

وهنا لعبت دوراً مهماً، أولاً: العلاقات القديمة والوطيدة للنظام الملكى بالشركات الغربية التى لا يرغب النظام فى قطعها، ثانياً: ضرورة إعداد كوادر إنتاجية وإقامة مرافق ضخمة وإقامة اتصالات بالسوق العالمية فى مجال

النقل وتسويق النفط ، ثالثاً : الضعف الواضح فى إمكانيات السعودية بشأن أداء كل العمليات البترولية عدا عملية الاستخراج .

ومن الضرورى أن نذكر هنا واحداً من الأسباب المعوقة لعملية التأميم ألا وهى الضغط الدبلوماسى والنفسى من جانب الولايات المتحدة ؛ ففى الفترة من نهاية ١٩٧٤ ، إلى بداية ١٩٧٥ ، وفى خضم المباحثات حول تأميم أرامكو شنت وسائل الإعلام الأمريكية حملة شديدة معادية للعرب وللسعودية . وظهرت فى الصحف الأمريكية " خطط " تقسيم المملكة السعودية إلى ثلاثة أجزاء، واحد منها فقط هو الذى يتمتع بالاستقلال ، وقد نشرت هذه الصحف مقالات حول استعداد قوات المشاة البحرية الأمريكية للنزول على الساحل الشرقى للعربية السعودية ، واحتلال منابع البترول إلى آخره . غير أن الزمن الذى كان بمقدور الحكومة الأمريكية أن تقدم فيه العون العسكرى للشركات كان قد انقضى .

فى الثانى عشر من أغسطس عام ١٩٧٤ عقد اجتماع للجنة الفرعية لمجلس ممثلى الكونجرس الأمريكى ولشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا ، اتضحت فيه النيات المصيرية تجاه العربية السعودية عندما أعرب ل . فولف عضو الكونجرس عن حيرته حول كون الحكومة الأمريكية لم تدافع عن مصالح شركات البترول الأمريكية فى مملكة البترول . وقد رد و . سيمون وزير المالية على ذلك متسائلا : " كيف يمكن الدفاع عن أى شخص ضد التأميم ؟ " وأجاب ل . فولف : "كيف ؟ ألم نقم بعملية صغيرة فى شيلى" ؟.

على أن الوزير بدلاً من هذا الموقف المندفع لعضو الكونجرس تذكر درس المقاطعة البترولية عام ١٩٧٣ فصاح قائلاً : "ما الذى يمكن أن نهدد به العربية السعودية أو أية دولة أخرى ؟ " وأضاف أن الولايات المتحدة استطاعت منذ خمسين عاماً مضت ، إبان حكم تيودور روزفلت ، إرسال السفن الحربية الصغيرة ، "كان هذا أمراً ممكناً ، بل وحتى الحرب الفيتنامية ، ولكننا لا نستطيع أن نسمح بهذا الآن " (٣٦ : ص ١٢٠ – ١٢١) . لقد أظهرت حكومة

الولايات المتحدة مرونة أكثر عندما تغيرت الظروف ، ولم يعد الأمر أمر دفاع عن "ديناصورات البترول" بأية وسيلة ، وإنما الاتجاه نظام جديد فى العلاقات مع الدول النامية ، و نحو علاقات " التبعية المتبادلة" و "المشاركة".

كان لرفض الحكومة الأمريكية الدفاع عن أرامكو أثر فعال فى إضعاف موقف الشركات المساهمة فى اقتصاديات البترول بالمملكة . فقد أشار الباحث السوفيتى أ . بوحروف إلى أنه : يجب ألا ننظر إلى نتائج التأميم بمعزل عن البناء الرأسى المتكامل للأعمال البترولية ، أو بعيداً عن التخلف العلمى الاقتصادى والصناعى للدول العربية المنتجة للبترول ، والواضح أن الاستخراج ، وهو الحلقة الأولى من السلسلة البترولية ، قد انفصل عن السيطرة الكلية للاحتكارات البترولية . على أن بيع النفط المستخرج للمؤسسات الحكومية بدا أنه مشكلة حادة سواء بالنسبة للعربية السعودية أم للدول العربية الأخرى المنتجة للبترول ، وهى مشكلة كان من المتعذر حلها دون اشتراك كامل من جانب هذه الاحتكارات البترولية نفسها . وظلت التبعية كما هى فى مجالى خدمة صناعة البترول والبحوث الجيولوجية .

ولم تتدخل الحكومة الأمريكية أيضاً لأنها كانت واثقة آنذاك من إستمرار ولاء النظام الملكى السعودى لعلاقاته بالولايات المتحدة . الأمر الذى تشهد عليه فى المقام الأول السياسة البترولية للنظام . وكان "فيصل" من ناحيته يعتبر المملكة مجرد جزء من العالم الرأسمالى ، ولهذا فقد أكد أن " رفع الأسعار لم ولن يكون هدفنا" (١٧٧ : ص ٣٧) .

وهكذا فإن تأميم أرامكو على المستوى القانونى حدث أساساً لأسباب موضوعية وذاتية . وفى الوقت نفسه فإن العربية السعودية استعادت السيطرة على ثروات ضخمة ، وأصبح لها الحق القانونى فى استخدامها بشكل قانونى. كان التأميم ، الذى تم الإعلان عن الإنتهاء منه تماماً فى فبراير ١٩٨٠ ، ويعنى نهاية أرامكو القديمة . وبهذا فقدت الاحتكارات الأمريكية إلى الأبد الأرباح الضخمة المضمونة القائمة على الامتيازات شبه الاستعمارية ، وتصدير رأس المال وفرض الهيمنة على سوق البترول العالمية .

وفى الوقت نفسه لم يحدث إلغاء تكنولوجى وتنظيمى كامل لأرامكو . ظل جهاز الشركة (الذى يضم أربعة آلاف أمريكى) يعمل كما هو ، ولكن الشركة لم تعد تؤدى دور صاحب الامتياز وإنما دور لمقاول. احتفظت أرامكو باسمها (وأحيانا السعودية - أرامكو) وسواء ستصبح شركة حكومية واحدة أم ستقسم إلى ثلاث شركات متخصصة للاستخراج والتكرير وبيع البترول فهى كلها إلى جانب وزارة البترول ، تشكل "سعودى ناشيونال أويل كوربويشن" .

وقد أذاعت صحيفة "ميدل إيست إيكونوميك دا يجست" الإنجليزية فى أغسطس عام ١٩٨٠ أن ميزانية " أرامكو" بلغت ثلاثة مليارات من الدولارات، وأن الشركة تقوم بتحقيق عدة مشروعات صناعية ضخمة هدفها الرئيس زيادة مقدار استخراج البترول حتى عام ١٩٨٧ بما يساوى ١٤ مليون برميل (٢٦٩ : ١٩٨٠/٨/١٥ ، ص ٥) ، وأن الشركات المساهمة فى أرامكو لا تزال تحتفظ بوضع ثابت فى البلاد (حول نشاط الشركة انظر الفصل العاشر) .

openkandl.com